

النشرة الإقتصادية

نشرة ربع سنوية

العدد الخامس (مارس ٢٠١٣م)

نعمل معاً لغد أفضل



● تشير الإيجابيات العديدة التي ظهرت في أحدث المؤشرات الاقتصادية إلى تطور كفاءة أداء القطاعات الإنتاجية المختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص الذي يعد شريكاً أساسياً في عملية البناء والتحديث التي تشهدها مناطق المملكة ومدنها المختلفة.

● أظهرت المؤشرات الاقتصادية الحديثة على كافة الأصعدة نجاح الخطوات التي تتبناها الحكومة السعودية لتحقيق التنوع الاقتصادي، بما يكفل استدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سلعة واحدة كمصدر للدخل.

● تتسم جميع البرامج الاقتصادية التي تقوم بها المملكة تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله تعالى - بنظرتها الثاقبة والمستقبلية لواقع الاقتصاد السعودي لإرساء القواعد الأساسية لاستمرار النهضة الاقتصادية الناجحة للمملكة، والتي ساعدت في تجنب مخاطر الأزمة المالية العالمية.

● كما أن المؤشرات الاقتصادية المرضية للمملكة ستكون عامل جذب هاماً لرجال الأعمال السعوديين الذين استثمروا أموالهم في العديد من الأسواق الخارجية، فيعد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من أبرز المحفزات الإيجابية خلال هذه الفترة.

● وبصفة عامة تتمتع المملكة العربية السعودية باقتصاد قوي ومتنامي جعل مؤشراتها الاقتصادية كثيرة ومتعددة يصعب رصدها ومتابعتها، لذا قام مركز المعلومات والدراسات بغرفة الشرقية برصد أهم هذه المؤشرات -والتي تهم قطاع الأعمال- في صورة نشرة ربع سنوية تصدر بصفة دورية.



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

في هذا العدد:

- ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي
- مؤشرات أداء سوق الأسهم
- تطورات المؤشرات النقدية
- تحركات الأرقام القياسية للأسعار
- مؤشرات التجارة الخارجية
- أبرز الأنظمة والقرارات الاقتصادية

تجدنا على:



www.chamber.org.sa

للتواصل معنا:

ص.ب ٧١٩ الدمام ٣١٤٢١
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٨٠٧٨٨٨ ٩٦٦٣
فاكس: ٨٠٧٠٦٠٧ ٩٦٦٣
البريد الإلكتروني:

info@chamber.org.sa



الناتج المحلي الإجمالي:

اتجهت مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع وذلك خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م على مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات التنظيمية والأسعار الجارية وأيضاً بالأسعار الثابتة (١٩٩٩=١٠٠). وفقاً لآخر بيانات منشوره فقد أشارت التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد شهد ارتفاعاً في قيمته بالأسعار الجارية مقارنة بما كان عليه في العام السابق حيث ارتفعت قيمته إلى ٦٧١,٦٨٩ مليار ريال وبنسبة ارتفاع ٢,٠٤٪ مقارنة بقيمته في الربع المقابل من العام السابق البالغة ٦٥٠,٣٨ مليار ريال، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغت نسبة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ٤,٣٧٪ مقارنة بما كان عليه في نفس الفترة من العام السابق.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
(مليار ريال)



وفيما يخص دور القطاع الخاص فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي له ارتفاعاً في قيمته بالأسعار الجارية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م حيث بلغت قيمته حوالي ٢٣٣ مليار ريال بزيادة بلغت ١٢٪ مقارنة مع قيمته في نفس الفترة من العام السابق التي بلغت حوالي ٢٠٨,٥٣ مليار ريال.

كما بلغت المساهمة النسبية للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي ٣٥٪ في الربع الرابع من عام ٢٠١٢م مرتفعةً بذلك عن الربع السابق عليه حيث حققت نحو ٣٣٪. وقد شهد الناتج المحلي للقطاع النفطي إنخفاضاً بنسبة ١,٨٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م مقارنة بالعام السابق حيث بلغت قيمته نحو ٣٣٥,٩ مليار ريال.

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية
بالأسعار الجارية (مليار ريال)

القطاع	الربع الرابع ٢٠١٢	الربع الثالث ٢٠١٢	الربع الرابع ٢٠١١	التغير السنوي
القطاع النفطي	٣٣٥,٩٠٤	٣٣٤,٤٠٣	٣٤١,٩٦٤	↓
القطاع الخاص	٢٣٣,٠٦٢	٢٣٤,٨٣٠	٢٠٨,٥٣	↑
القطاع الحكومي	٩٧,٤٥٢	١٢٦,٤٩٩	١٠٠,٤٢٥	↓

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

تظهر البيانات الأولية لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ارتفاعاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م مقارنة بنفس الربع من العام السابق، حيث بلغت قيمته نحو ٦٧١,٦٨٩ مليار ريال بمعدل تغير إيجابي يقدر بنحو ٢,٠٤٪. وقد إنخفض بالمقارنة مع الربع السابق عليه بنحو ٤,٢٪ حيث بلغت قيمته في الربع السابق نحو ٧٠١,٥ مليار ريال.

تطورات المؤشرات النقدية:

- تستهدف السياسة النقدية للمملكة في توجيهها بصورة مستمرة تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار وذلك من خلال متابعة التطورات الإقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية بهدف تلبية الطلب المحلي على الائتمان لضمان استمرار المصارف في أداء دورها التمويلي.
- بلغ المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء ٣٣ مليون ريال خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م وبلغ متوسط اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس اليومي للفترة نفسها ٩١,٧٢٤ مليون ريال.

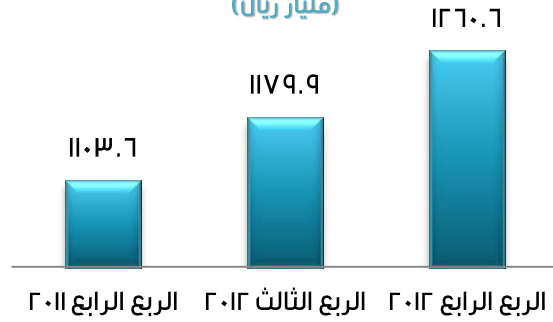
أسعار صرف أهم العملات الأجنبية مقابل الريال السعودي

القطاع	الربع الرابع ٢٠١٢	الربع الثالث ٢٠١٢	الربع الرابع ٢٠١١	التغير السنوي
الجنية الإسترليني	٦,٠٤٣٥	٦,٠٧١٦	٥,٧٩٧٩	↑
اليورو	٤,٩٤٣٧	٤,٨٤٨٨	٤,٨٥٢١	↑
الفرنك السويسري	٤,٠٩١٢	٤,٠٠٨٦	٣,٩٨٥٦	↑
الدولار الأسترالي	٣,٨٩٢٥	٣,٩٢٤٠	٣,٨٠٨٥	↑
الدولار الكندي	٣,٧٦٨١	٣,٨١٢١	٣,٦٨٤٥	↑
الدولار الأمريكي	٣,٧٥٠٠	٣,٧٥٠٠	٣,٧٥٠٠	—

المصدر: صندوق النقد الدولي.

و قطاع "التمويل" بنسبة ١٧٪، وقطاع "الماء والكهرباء والغاز" بنسبة ٧٪، وقطاع "التشييد والبناء" بنسبة ٤٪، وقطاع "النقل والاتصالات" بنسبة ٣,٤٪، وقطاع "الصناعة" بنسبة ٣٪ وقطاع "التجارة" بنسبة ٢٪، بينما إنخفض الائتمان المصرفي الممنوح لكل من قطاع "الخدمات" بنسبة ٣٪، والقطاع "الحكومي وشبه الحكومي" بنسبة ١٢٪.

إجمالي الودائع المصرفية (مليار ريال)



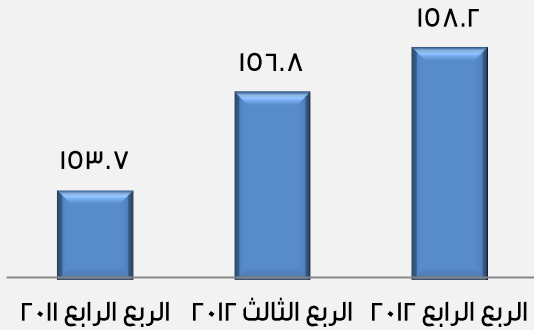
سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م ارتفاعاً ليصل نحو ١٢٦,١ مليار ريال مرتفعاً بحوالي ٨٠,٧ مليار ريال مقارنة بالربع السابق عليه، وبنسبة ارتفاع ٦,٨٪، كما ارتفع بمقدار ١٥٧ مليار ريال مقارنة بنفس الربع من العام السابق بنسبة ارتفاع ١٤,٢٪.

أما عن الائتمان المصرفي فقد ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الإقتصادي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م بنسبة ٢,٨٪ مقارنة بالربع السابق عليه، ليلج حوالي ١٠٠ مليار ريال، وبنحو ١٧٪ مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، وتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الإقتصادية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م مقارنة مع الربع السابق، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع "التعدين والمناجم" بنسبة ٢٤٪.

تحركات الأرقام القياسية للأسعار:

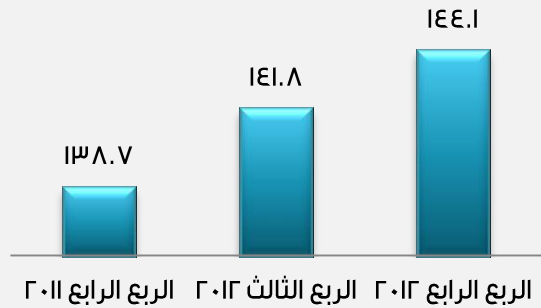
يعد الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة للسكان أكثر المؤشرات استخداماً في قياس التضخم في المملكة حيث يعكس التغير في أسعار السلع والخدمات للمستهلكين ويرصد المؤشر ٤٠٦ سلعة وخدمة تجمع شهرياً من ست عشرة مدينة بالمملكة وتنشر نتائجها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وكذلك يرصد مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة سلة تحتوي ١٦٠ سلعة تباع في أسواق الجملة (الأولية) في المملكة.

الأرقام القياسية لأسعار الجملة



ملحوظة: سنة الأساس ١٩٨٨=١٠٠
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات .

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لجميع السكان



ملحوظة: سنة الأساس ١٩٩٩=١٠٠
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات .

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م بنسبة ٠,٩% مقارنة بالربع الثالث من عام ٢٠١٢م، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع خمس مجموعات مكونة للرقم القياسي لأسعار الجملة وكان أهمها "المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة" بنسبة ٠,٨% و"المواد الغذائية والحيوانات الحية" بنسبة ٠,٦% و"المواد الأولية عدا المحروقات" بنسبة ٠,٢%، في حين انخفضت ثلاث مجموعات من المجموعات المكونة للرقم القياسي لأسعار الجملة أهمها "الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية" بنسبة ٠,٣%.

وارتفع أيضاً متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة في الربع الرابع من عام ٢٠١٢م مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ٢٠١١م بنسبة ٢,٩% ويرجع هذا إلى الارتفاع الملحوظ في مجموعات "المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة" بنسبة ٢٤,١% و"المواد الغذائية والحيوانات الحية" بنسبة ٣,١%، بينما لم يطرأ تغير على مجموعة "المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة"، بينما إنخفض المؤشر في مجموعة "الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية" بنسبة ٠,٩%.

ارتفع متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة بنسبة ١,٦% في الربع الرابع من عام ٢٠١٢م مقارنة بالربع الثالث من نفس العام وجاء ذلك نتيجة ارتفاع جميع المجموعات خاصة "مجموعة" التأثير المنزلي" بنسبة ٣,٥% و "الأطعمة والمشروبات" بنسبة ٢,٢% و "التعليم والترفيه" بنسبة ١,٨%.

كما ارتفع أيضاً متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة في الربع الرابع من عام ٢٠١٢م مقارنة بالربع المقابل من العام السابق بنسبة ٣,٩% ويرجع هذا إلى ارتفاع جميع المجموعات أيضاً خاصة مجموعة "الترميم والإيجار والوقود" بنسبة ٦,٦% و"الأطعمة والمشروبات" بنسبة ٤,٩% و"التأثير المنزلي" بنسبة ٤,٦%.

وساهمت مجموعة "الأطعمة والمشروبات" بما نسبته ٤١,٥% من حجم التأثير على الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة، وساهمت مجموعة "التأثير المنزلي" بنسبة ٢٠,٥% و"الترميم والإيجار والوقود" بنسبة ٩,٩%. أما بقية المجموعات فساهمت بنسب أقل من ٥%.

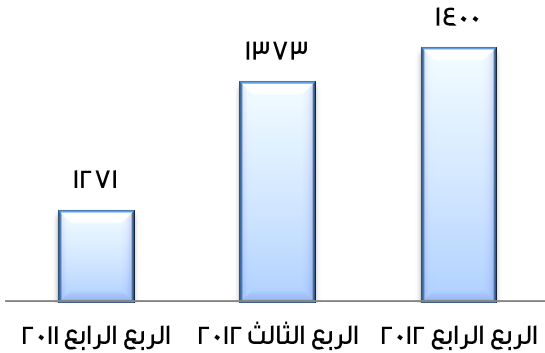
مؤشرات أداء سوق الأسهم

• بتحليل تطورات سوق الأسهم المحلية يتضح أن المؤشر العام لأسعار الأسهم إتجه إلى الارتفاع بنسبة ٦٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢ بالمقارنة بنفس الربع من العام السابق ليبلغ بذلك ٦٨٠١ نقطة، بينما انخفض بنسبة ٠,٦٪ مقارنة بالربع السابق عليه.

• سجل عدد الأسهم المتداولة انخفاضا خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢ بنسبة ٢٩٪ مقارنة بالربع السابق له ليبلغ حوالي ١١,٠٤٦ مليار سهم، كما إنخفض عدد هذه الأسهم المتداولة بنسبة ١٨٪ مقارنة بنفس الربع من العام السابق.

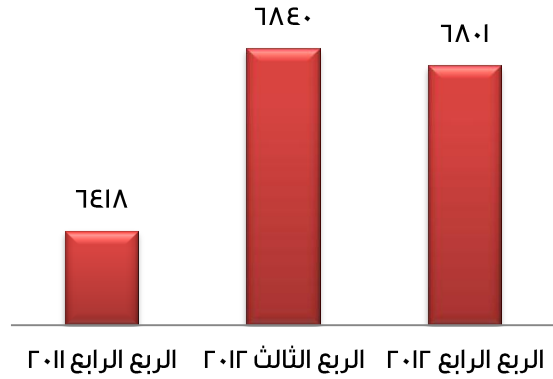
• ارتفعت القيمة السوقية للأسهم في الربع الرابع من عام ٢٠١٢ بنسبة ٢٪ لتبلغ نحو ١٤٠٠ مليار ريال، كما حققت ارتفاعا بنسبة ١٠٪ مقارنة بنفس الربع من العام السابق.

القيمة السوقية للأسهم
(مليار ريال)



المصدر: تداول - هيئة السوق المالية

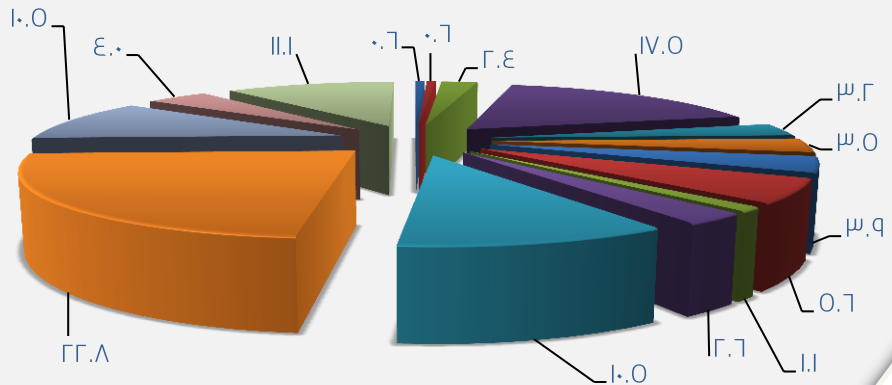
المؤشر العام لأسعار الأسهم
(نقطة)



ملحوظة: سنة الأساس ١٩٩٩=١٠٠
المصدر: تداول - هيئة السوق المالية

نسبة الأسهم المتداولة حسب القطاع
خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢ (%)

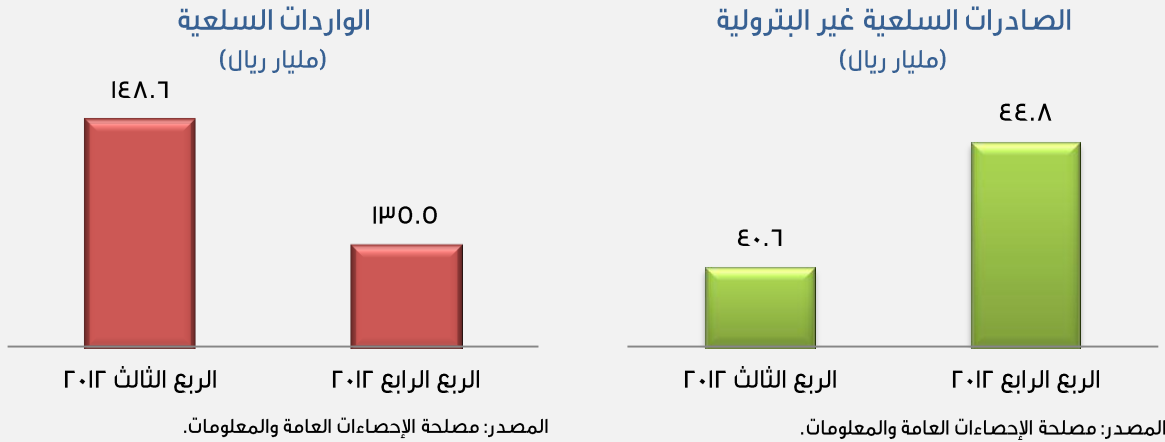
- السياحة والفنادق
- الإعلام والنشر
- النقل
- التطوير العقاري
- التشييد والبناء
- الاستثمار الصناعي
- شركات الاستثمار المتعدد
- الزراعة والصناعات الغذائية
- الطاقة والمرافق الخدمية
- التجزئة
- الصناعات البتروكيمياوية
- التأمين
- الإتصالات وتقنية المعلومات
- الأسمنت
- المصارف والخدمات المالية



المصدر: تداول - هيئة السوق المالية

مؤشرات التجارة الخارجية

يتناول هذا العدد حركة صادرات المملكة السلعية غير البترولية و وارداتها، حيث بلغت الصادرات ٤٤,٨ مليار ريال خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م، بارتفاع ٤,٢ مليار ريال بالمقارنة بالربع السابق، أما الواردات فقد بلغت ١٣٥ مليار ريال منخفضة بحوالي ٣,٦ مليار ريال مقارنة بالربع السابق.



وقد إنخفضت قيمة واردات المملكة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م بنسبة ٣٪ فبلغت قيمتها ١٣٥ مليار ريال وذلك مقارنة بالربع السابق. ووفقاً للبيانات المتاحة عن شهر ديسمبر ٢٠١٢م فقد استحوذت واردات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية على المركز الأول من حيث القيمة ونسبة بلغت ٢٧٪، وفي المركز الثاني معدات النقل بنسبة ٢٠٪، ثم المعادن العادية ومصنوعاتها بنسبة ١٢٪، ثم المواد الغذائية بنسبة ١١,٥٪. وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للواردات فقد جاءت النسبة الأكبر منها من أسواق الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية بنسبة ٣٤٪ يليها أسواق دول الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٥٪، ثم دول أمريكا الشمالية بنسبة ١٧٪.

ارتفعت قيمة الصادرات السلعية غير البترولية للمملكة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م بنسبة ١٠٪ فبلغت قيمتها نحو ٤٤,٨ مليار ريال مقارنة بالربع السابق. ووفقاً للبيانات المتاحة عن شهر ديسمبر ٢٠١٢م فقد استحوذت صادرات البتروكيماويات على المركز الأول من حيث القيمة وبما يشكل ٣٥٪ من الإجمالي، وفي المركز الثاني صادرات البلاستيك بنسبة ٣٢٪ ثم صادرات المواد الغذائية بنسبة ٦٪. وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للصادرات فقد توجهت النسبة الأكبر منها إلى أسواق الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية بنسبة ٣٤٪ يليها أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٢١٪.

أبرز الأنظمة والقرارات المؤثرة على الإقتصاد السعودي الصادرة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢م:

صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/١١/١٤٣٣هـ الموافق ٨/١٠/٢٠١٢م بشأن مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج.

- تتولى وزارة الزراعة كل ما يتعلق بأعمال مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج.
- تعد وزارة الزراعة التصور والآليات اللازمة للمرحلة القادمة لمبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج ، وترفع إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ صدور القرار.

صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/١/١٤٣٣هـ الموافق ١٩/١١/٢٠١٢م بالموافقة على تطبيق قرار لجنة التعاون المالي لدول الخليج العربية بإعفاء السلع التي يقتصر استخدامها على ذوي الاحتياجات الخاصة وعددها ثمانية سلع من الرسوم الجمركية وفقاً للضوابط الخاصة بهذا الإعفاء.

السلع المعفاة من الرسوم الجمركية لذوي الاحتياجات الخاصة هي:

- السيارات المعدة خصيصاً لذوي الاحتياجات الخاصة وتتضمن أربعة أنواع من السيارات.
- الدراجات الخاصة.
- العكاز والعصي وما يشابهها من لوازم.
- الأجهزة المعدة لتسهيل السمع للصم.
- الأجهزة الإلكترونية للمكفوفين.